



HAL
open science

: "page: 165

Hassan Khalil

► **To cite this version:**

| Hassan Khalil. : "page: 165. .. , DAR AL FARABI, BEYROUTH, pp.245, 2010. <hal-00682839>

HAL Id: hal-00682839

<https://hal.science/hal-00682839>

Submitted on 2 Apr 2012

HAL is a multi-disciplinary open access archive for the deposit and dissemination of scientific research documents, whether they are published or not. The documents may come from teaching and research institutions in France or abroad, or from public or private research centers.

L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, est destinée au dépôt et à la diffusion de documents scientifiques de niveau recherche, publiés ou non, émanant des établissements d'enseignement et de recherche français ou étrangers, des laboratoires publics ou privés.

الإقتصاد العالمي في فح العولمة

"مقاربات اولية في فهم الأزيمة الأقتصادية العالمية وارتباطها بالعولمة"

اولاً: في تشكّل عالم ما بعد الحرب الباردة

ان ترى احراق دواليب او اتلاف محاصيل زراعية على شاشات التلفزة فهذا امر طبيعي ومألوف. يمكنه ان يكون عبارة عن احتجاج موسمي او عن سوء ادارة او تصدير او غيره. لكن ان ترى معظم نشرات الأخبار وبشكل متواصل لا تتحدث الا عن هذا الأمر، وان كل ما تراه هو في شوارع باريس، وواشنطن، وروما، ولندن وغيرها من العواصم الغربية... عندها يتعدى كونه حدثاً عادياً و يستدعي السؤال عما يجري. ندرك بعد السؤال بأن هناك ازمة، وهذه المرة ليست كالعادة في شوارع نيروبي، الخرطوم، القاهرة، كراتشي او برازيليا او اي مكان من الأماكن التي انتجتتها سياسة "البؤس الرأسمالي"، والذي ما انفك يسلب وينهب بلدان العالم الثالث الفقيرة، تحت مسميات التنمية المستدامة، او التربية على الديمقراطية وغيرها من البرامج. اذن نحن امام مشهد آخر مختلف في المكان والزمان، والسبب سيكون حتماً بالنتيجة. القضية اذن اكثر من احتجاج انها على ما يبدو ازمة وازمة كبرى. ازمة ناتجة ليس من سوء استخدام سلطة او نتيجة لخلل ما في البنية الأقتصادية لدولة معينة او لعدة دول، انها هذه المرة ازمة في قلب النظام الرأسمالي نفسه، في قلب عولمته الأقتصادية التي افتخر بأطلاقها كبديل لحالة الأقتصاديات التقليدية التي حكمت العالم لعقود طويلة. من هذا المعطى سنحاول فهم ومناقشة تداعيات ما يجري مع التأكيد انه ليس نهائياً اي بمعنى آخر ما نزال في قلب الأزيمة.

ان دخول العالم بشكل عام في عصر العولمة، ما بعد انتهاء مفاعيل الإنقسام الدولي حول قطبيّ الحرب الباردة، قد اسس لإعادة تركيب المنظومة السياسية والإقتصادية وحتى الإجتماعية. هذا التأسيس حمل في طياته بُعدين: الأول ثقافي-سياسي عبّر عن نفسه بشعارات نشر الديمقراطية وقيم العالم الحر، والثاني اقتصادي عبّر عن نفسه بالإعلان "المبكر" عن انتهاء عهد وصاية وتدخّل الدولة في عملية الإنتاج من جهة، واطلاق الحرية لإقتصاديات السوق ولسيادة رأس المال من جهة اخرى. هذه المقاربة التي ارادت دوائر القرار في العالم الرأسمالي تطبيقها لم تكن الا في اطار الخطة العامة لأحداث تغيّر نوعي في بنية النظام الدولي السابق و" المتوازن" بحكم الأنقسام المواقب لمفاعيل الحرب الباردة، يهدف لأرساء معادلة جديدة قائمة على مبادئ، ظاهرها اقتصادي وانساني، وباطنها سياسي بهدف تحقيق انتصار ما في الصراع الدائر. من هنا يمكننا فهم العولمة الأقتصادية او السياسية لا فرق، فالتداخل هو السمة الأساسية التي ارادوا تعميمها ونشرها على مسرح عالم ما بعد الأنقسام، وسيادة مشروع ما يسمى "العالم الحر" (). لقد كانت هذه العولمة وبكل بساطة امتداداً "للنظام العالمي الجديد" الذي كان معمولا به خلال الحرب الباردة. هدف هذا المشروع، حسب اصحابه بالطبع، الى مساعدة الدول الفقيرة في عملية التنمية ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان. هنا يجب التنويه بأن معظم المشاريع المرتبطة بدوائر الأمبريالية سواء اكانت اوروبية او اميركية دائما تتخذ من مثل هكذا شعارات ذريعة لتدخلها ولحروبها الأستعمارية (). اتخاذ مثل هكذا شعارات يكسبها (اي للأمبريالية) بُعدين احدهما اخلاقي مرتبط بطرح قضايا تمس حياة الإنسان مباشرة كقضية التنمية والديمقراطية، والآخر سياسي-استعماري من خلال تبرير التدخل الدائم لها او لأدواتها في الشؤون حتى الداخلية للبلدان.

اذن وكما اسلفنا لم يكن مشروع العولمة الا امتداداً منطقياً للمشروع السابق الذكر، والذي بالمناسبة لم يساعد الدول الفقيرة على التنمية، ولم يساعد على نشر الديمقراطية، كما لم يحقق او يحمي حقوق الإنسان، بالعكس لقد زاد الحروب واعطاها طابعها الديني والعرقى والأثني، واكثر من تدخله المباشر في معظمها. اذن ولمرة جديدة تثبت الرأسمالية ان شعاراتها لا يمكنها اخفاء حقيقة اهدافها وبذلك واستنادا على ما ذكرناه، لا يمكننا اعتبار ذلك المشروع الا مشروعاً نيوكولونياً مرتبطاً بمصالح كبار الدول وكبار الرأسماليين حول العالم سواء كانوا جماعات او مؤسسات او شركات عابرة. هذا الواقع الذي استجد في بدايات تسعينيات القرن الماضي، لم يأت من فراغ، او وليد "صدمة الإنهيارات" () التي حصلت وطالت نظماً سياسية واقتصادية، او ردود الفعل عليها. لقد كان وبكل تأكيد ناتجاً عن تطور مكونات "ومكانزمات" الرأسمالية، التي لم تهدأ، ولم توقف تجديد آلياتها، لا بالعكس، كانت دائماً في حالة تجديد، خاصة لآليات الربح السريع والإستغلال، ومن تشدد الى آخر اكثر تشدداً. انه وليد تلك الحقبة المتوترة في العلاقات الدولية والتي اרכת بثقلها في مقاربة الأوضاع وآلية التعاطي معها، فمن "اتفاق واشنطن" () في ثمانينيات القرن الماضي، الذي شرّح حرية انتقال رأس المال، دون عوائق مادية، مع تشريع كافة القوانين التي تُسهل ذلك، من الغاء الضرائب او تخفيفها على الإنتقال والإستثمار والإستخدام، الى آليات ما بعد انتهاء الحرب الباردة، واعتقاد الانتصار النهائي لأصحاب العالم الحر، واقع جديد نتج بأساليبه وممارساته وقواه. لقد نتج عنه اعادة تمركز كبيرة لرأس المال، سواء في الدول الغربية صاحبتة، او في الدول الفقيرة التي انتقل اليها غازياً سالباً، وجعلها مقصده لتنفيذ سياسته، وذلك لسهولة التحكم السياسي والسيطرة والتشريع، ولوجود المواد الأولية مع اليد العاملة الرخيصة والقليلة التكاليف، مكان وجدوا فيه المسرح المثالي لتجريب سياساتهم، اقتصادهم وحتى اسلحتهم. واقع عرّف عن نفسه او عُرف عنه بواقع وعصر "المشاريع الكبرى" او العالم المعولم صاحب الحدود والعقول المفتوحة وايضا وللأسف صاحب الحروب المفتوحة.

نحن اذن امام واقع استجد بعد ان دانت السيطرة والسيادة "للنظام الحر"، الذي هلك لإسقاط جدار برلين و لإنتصار نموذج، واعداً بالرخاء والحياة الحرة. هذا النظام الذي صفق طويلاً "لديمقراطيات الجديدة" () ولأصحابها من "مترئسين" جدد، والذين هم بالمناسبة نماذج عن مجموعة منتفعين تربوا على الإنتهازية، ليكونوا في خدمة اسيادهم وقمع شعوبهم. هذا الواقع حاول بسط نفوذه واحكام سيطرته، كما اسلفنا، بعدة مفاهيم واساليب منها القديم ومنها المُستحدث، فكان " الهجوم الرأسمالي بإتجاه الدول الفقيرة" تحت حجج التنمية والحماية. لكن هدفه الأساس كان السيطرة على مستلزمات التطور الصناعي والإنتاجي من مواد اولية ومصادر طاقة، ومحاولة للقضاء بشكل مبكر على اي منافسة محتملة للمد الرأسمالي. فكانت برامجه تنتقل من بلد لآخر وفق شعارات كبيرة ومضمون فارغ، برامج تستخدم كل ما تيسر لها من وسائل، خاصة العنيفة وغير المشروعة: خلافات داخلية، اضطرابات اجتماعية، تبعية، تدخل... تكون بالواسطة، أو بأيديهم من خلال الحروب المباشرة. هذا هو الواقع الذي تشكل بظروفه واتجاهاته والذي سنحاول فهم خواصه ومميزاته من خلال مناقشة بعض الظواهر المرافقة والمعبرة عنه.

ثانياً: في المميزات والظواهر المرافقة

ان اكثر ما يميز هذه الفترة هو حالة الفوضى التي سادت والتي اثرت بشكل كبير على مجمل ما تلاها من امور سواء في الشكل او المضمون او حتى الممارسة. لقد ادت هذه الحالة الى بروز آليات جديدة في كيفية

ادارة العملية الاقتصادية، بمختلف جوانبها الإنتاجية والاستهلاكية، وغيرها من الأمور، التي ادت الى انعكاسات عنيفة في بنية الحياة السياسية، واستكمالاً الاجتماعية. لقد ارسى العولمة وما استتبعها تغييراً في مكونات وعمل الآليات التي تحكمت بالتطور السابق وعمل المؤسسات التي ادارت العملية السياسية والاقتصادية. لقد حاولت دوائر الرأسمالية ومن خلال تلك الآليات احداث تغيير نوعي في البنى المحددة لكيفية وشكل ادارة الإنتاج والسياسة والنتائج. يمكننا التوقف عند بعضها لتبيان الأثر في تطور الأمور وقياس درجة التبدل التي حصلت وعلى كافة المستويات:

- السلطة: لقد اعطى نظام العولمة السلطة للكثير من اللاعبين الجدد ولكن بالمقابل سحبها من كثيرين آخرين. لقد اعتمدت العولمة بذلك على تغيير آليات الحكم وطريقة التعاطي معه، كما استفادت من منطلق التبدل السياسي الذي حصل بفعل الأنهييار لتعمل على تغيير قواعد الحكم اي قواعد ادارة العملية السياسية من اشراف للدولة او الرعاية الاجتماعية او منطق "الضمانة" بالمعنى المجرد، لتطرح اساليب جديدة بلاعبين جدد اكبر من نطاق الدولة بالمعنى التنفيذي والتأثير وحتى النفوذ، وهذا ما انعكس في حالة اللااستقرار التي سادت في عالم ما بعد الأنهييار وخاصة في كيفية وطريقة ادارة الدول وحتى المؤسسات. فوضى نتجت من تدمير البنى القديمة قبل ان يجهز البديل مما جعل حالة الفوضى حالة مرافقة وملزمة مع كل ما ينتج عنها، ولربما كان ذلك مقصوداً.

- الفردية: لقد حاولت ومن خلال الآليات المتبعة والمعتمدة في الحكم والسلطة والدعاية، اعطاء واظهار واعتماد النظرة الفردية للعالم، اي الأتماد على الرأي الواحد والمنطق الواحد والوصفة الواحدة والتي هي بالمناسبة وصفات من ارادوا السيطرة والسيادة، ترجمتها كانت دائماً في اعتماد سياسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (). هدفت هذه السياسة الى اعطاء صورة متجانسة لعالم ما بعد الأنهييار، صورة متجانسة برؤية واحدة وشكل واحد. هي بالضرورة رؤية وصورة من استفاد مما جرى ليحقق السيطرة على العالم ومقدراته. ايضاً لأيراز السيادة والقيادة للولايات المتحدة كزعيم للعالم الحر، تمتلك القوتين العسكرية والاقتصادية وايضاً الرؤية الوحيدة والفريدة لكيفية ادارة العالم والسيطرة على مقدراته.

- التدخل: ان واقع الحالة التي ارساها نظام العولمة من خلال التحكم بالعملية الاقتصادية وسيطرته على اهم مفاصل التحكم المالي من خلال المؤسسات والوصفات الجاهزة، جعل منه او اعطاه الحق والقدرة على التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان وذلك بقصد أحداث التغيير السياسي المرتبط بمصالحه. لقد اعطت العولمة لأصحابها حق التدخل في اي قضية وفي اي مكان تريده. نتج عن ذلك الكثير من حالات اللااستقرار السياسي والاجتماعي والذي يكون دائماً في مصلحة اصحاب المشاريع والمصالح الكبرى. حق التدخل اصبح من السمات الدائمة للسياسة الأميركية، سواء غير المباشر من خلال المؤسسات والشركات العابرة والقابضة وتحكمها بأقتصاديات العديد من الدول، او المباشر وكان هو الأبرز والطاغي في العقدين الأخيرين. لقد سخرت وفي سبيل ذلك المؤسسات الدولية وتحديد الأمام المتحدة ومجلس الأمن لتشريع وتغطية تدخلاتها الكثيرة حول العالم بسبب او بدون سبب.

نتائج هذه الظواهر اثرت في السلوك اللاحق، وفي شكل وكيفية ممارسة السلطة. لقد ارسى نظاماً يتمتع بدينامكية التعايش والتمويه في مقارباته للأمر، قادراً على التأثير في كل القضايا وذلك بحكم امتلاكه لشروط اللعبة من مال وسلطة من جهة، ولأنتقاء المنافس له من جهة أخرى. ان هذا الشكل من النظام مع تلك الحيوية في استنباط آليات النهب والسلب المنظمة والمستدامة ولو على حساب وحياة الملايين من البشر، اسس لبناء منطق جديد في كيفية التعاطي مع الأمور والقضايا. لقد تميز شكل "حكم عصر

العولمة" () بعدة عناصر واشكال واساليب جعلت له الفرادة في استنباط واستخدام الوسائل غير المشروعة وتطبيقها وجعلها شرعية بتغطية سياسية ونفوذ مالي. سنتوقف عند بعضها والمشاهد والمراقب لحالة العالم يمكنه ادراك المزيد منها ومن نتائجها :

- التأثير: في قراءة اولية لآليات العولمة نرى وبصورة مباشرة لا مجال للشك فيها كيف تغير شكل السلطة والمراقبة والتأثير. لقد بينت العولمة تأثير المنظمات الدولية والمؤسسات غير الحكومية على نمط الإنتاج والمراقبة والمحاسبة. لقد اعطت لهؤلاء الدور الأكبر والذي تخطى بمفاعيله السيادة الوطنية لمعظم الدول. لقد تخطت مفاعيل مؤسسات العولمة الحدود الوطنية للدول وانتهكت سياداتها على ارضها. بذلك اضحى تلك المؤسسات هي من يحدد شكل النظام السياسي والاقتصادي والأنعكاس الاجتماعي بحكم المفاعيل. هذا الواقع جعل معظم الدول تحت رحمة مؤسسات ومنظمات عابرة للدول ومنتهكة للسيادات، انه نظام نهاية الدولة بالمعنى العام وسيادة عهد ونظام الشركات القابضة على كل شئ. هذا الواقع اثر وبشكل كبير على عدم استقرار النظم السياسية واغرق الكثير من البلدان في الفوضى والهدم من ذلك هو تسهيل مهمة السيطرة والسيادة لأصحاب راس المال من دول وافراد ليتحكموا في مسار الحياة السياسية والاقتصادية.

- السوق: من نتائج الواقع المعولم ايضا تمتع السوق او الأسواق على اختلاف خصائصها بمزايا وخصائص تبرز بقوتها قوة دولة او دول مجتمعة. لقد جعلت العولمة السوق وآلياته اقوى بمرات من تأثيرات السلطة المسيطرة على مفاصل الإنتاج، فأصبح السوق ومتطلباته من عرض وبيع واستخدام واستغلال هو من يحدد كيفية العمل واصوله وماهيته، ناهيك عن كيفية ونوعية استخدامه واختيارها في المكان والزمان والكيفية. لقد بينت الوقائع قوة الأسواق في تحديد الوجهة العامة للسياسة والاقتصاد حتى ليجوز القول بأن الاسواق اصبحت هي القوى المهيمنة، تحدد شروط اللعبة واللاعبين والنتائج ايضا. هذا ارتباط ايضا بتعزيز القدرة والمرونة على تسهيل وحرية انتقال المواد الضرورية لعمليات الإنتاج او لتصديرها الى من هو بحاجة اليها، او وضع اليد عليها من خلال الحروب المباشرة والسيطرة العسكرية.

- القوة: ان اكثر ما تجلى في عهد ومنطق العولمة هو سلطة وقوة رأس المال، وهنا المعنى ليس بأمتلاكه المال والتحكم بمصادره وحسب، وانما شروط استخدامه. من هنا نرى ان لرأس المال، بما يمتلك من حيوية وحرية في الانتقال بعد تحرره من كافة القيود المانعة والحوجز امامه، حرية حركة وفاعلية تظهر قوته وجبروته وحتى عنفه وقمعه. لقد اعطت العولمة لرأس المال القوة الكافية ليتحكم بمفاصل الأقتصاديات العالمية بهدف السيطرة. لقد نال رأس المال من سلطة العولمة اكثر بكثير مما ناله الإنسان، ومن هنا نرى تقدم مكانته المادية واهميته على الوجود الانساني، فاصبح في عصر العولمة المال بآلياته واستخدامه وغايته هو من يحتل الأولوية بينما الأهتمام بالحياة الانسانية قد تراجع. انه فعلا لواقع معقد ومفزع. كما لا بد من التذكير في هذه الحالة ان رأس مال بعض الشركات الكبيرة والعابرة يضا هي بمرات موازونات دول ذات سيادة واعضاء في الأمم المتحدة (). لقد جعلت العولمة وبكل بساطة منطق الشركة اقوى من منطق الدولة في الإمكانيات وحتى بالأدارة .

- الحدود: لقد اصبح العالم مع نظام العولمة خالياً من الحدود السياسية والجغرافية. لقد ارسى نظاماً وآليات تتخطى بتأثيراتها واستخداماتها المجال والحد الوطني، وبذلك جعلت العالم "معوماً" دون حدود او عوائق. لكن هذه الحالة لم تكن بمطلق الأحوال متاحة ومتوفرة للجميع، وانما فقط لأمتيازات وحرية تنقل الأموال وحاملها او اصحابها. بقدر ما وفرت العولمة الحرية والتنقل والحدود والأجواء المفتوحة امام

الأموال بقدر ما اوصدتها امام الانسان الذي لا حدود ولا اجواء مفتوحة امامه، بالعكس من تقليص لتقليص حرية انتقاله، ومن قانون لآخر لكيفية مراقبته. انه فعلا ليس عصر المفاهيم والقيم، لقد انتفت لصالح المؤسسات، انه عالم اصحاب رؤوس الأموال فقط.

هذا ما انتجه عالم العولمة الذي افتتحته الأميريالية العالمية بشعارات الحدود المفتوحة والحرريات والديمقراطيات. هذا هو عالم ما بعد انتهاء الصراعات الأيديولوجية. عالم ارادوا له ان يشكل نموذجاً جديداً لنظام يتمتع بالكثير من الحرية. لكن بالممارسة والوقائع اثبت انه عالم سريع العطب ومن ورق. عالم ما بعد الحرب الباردة لم يتمكن من ادراك الأهداف التي وضعها هو لنفسه. لقد اصبح اسير عجزه من الناحية الشكلية، ومتسرعاً لتأييد سيطرته من الناحية العملية. لقد ارسى نظاماً يتسم بالكثير من الأرتجال وبالقليل من العقلانية مع مستوى عال جدا من الفوضى. لقد سار العالم مع هذا الواقع عقدا من الزمن تميز بالكثير من الحروب والكثير من الفوضى والقليل من الحرية والديمقراطية. لقد سار هذا العالم بالأقتصاد من "دلفة" الليبروقراطية الى "مزراب" الفساد والنهب والتحكم والسيطرة. هذا الواقع ادى سريعا الى الدخول في وضعية اخرى وحالة اخرى، وما يجري اليوم من ازمات اقتصادية ما هو الا احدى تجلياتها. انه عصر انتهاء "الحداثة المنظمة" على حد تعبير هابرماس.

ثالثا: في النتائج والتداعيات

هذه الوقائع شكلت الإطار والأرضية لعالم العولمة "غير المنظمة"، التي اراد ارساءها منظرو ومدعو النظام العالمي الجديد والمتحكمون فيه، والتي تبلورت خلال العقدین الأخيرين، ومن ثم انفجرت حالياً. بوادرها الحالية بدأت من خلال بعض مظاهر ازمة عقارية في الولايات المتحدة، لكن سرعة انتشارها في العالم، وتأثر معظم القطاعات بها، يجعلنا نقف ملياً حول طبيعتها، وسرعتها، وتوقيتها وتأثيراتها. أن هذه الأزمة ليست بنبوية في اسس النظام الرأسمالي، يمكن ان تكون بنبوية في الشكل الأخير الذي اتخذته الرأسمالية اي "رأسمالية السوق المعولم"، المرتبطة بحركة وتمركز رأس المال من جهة، وحركة وانتقال الجيوش والأساطيل من جهة أخرى. هذه الأزمة ليست مُهددة للرأسمالية لأنها بكل بساطة تعرف - اي الرأسمالية- كيف تجدد نفسها وآلياتها وتحسن ادارة ازماتها. انه بمطلق الأحوال نتيجة تراكم عدة عوامل ذكرنا بعضها فيما سبق، عوامل حاولوا من خلالها تغيير قواعد اللعبة بشكل تصبح العملية برمتها اسهل ومطواعة لاهدافهم. لذلك من هذا الإستنتاج الأولي -المتسرع في نظر البعض- سنتابع مناقشة هذه الأزمة او لنقل تجلياتها من خلال عدة اعتبارات ومفاهيم ظهرت او تجلت في السلوك السابق وايضا نتائج حالة العولمة التي خرجت الى حد ما عن السيطرة او لنقل عن التنظيم. من هنا سنتوقف عند تلك الأعتبارات لمناقشتها في اسبابها وتداعياتها :

الإعتبار الأول، اعادة تكوين رأس المال: ان "رأس المال" هو الأساس في الرأسمالية وعليه وحوله تدور مجمل الأمور والتداعيات. اننا بكل بساطة في منطقة اعادة "تحديد وتكوين" رأس المال، ومن هنا يمكن البدء بالمناقشة. لقد اعتمدت الرأسمالية ومنذ زمن بعيد، الى اللجوء من فترة الى اخرى الى اعادة تموضع رأسمالها، وذلك ارتباطا بالتطور او بالمشاكل او حتى بالأزمات، فكنا نراه يتمركز في داخل بلدانه او ينتقل الى الخارج او الإثنين معاً. لكن مؤخراً، اي في العقدین الأخيرين، رأينا هجرة رأس المال في اتجاه واحد وهو نحو البلدان الفقيرة والنامية. هذه الهجرة لم تكن ولن تكون ابدا بداعي التنمية او المساعدة، ولكن بكل تأكيد كانت في سبيل مصالح اصحابه (اي اصحاب رأس المال). هذه البلدان كما ذكرنا سابقا،

تحتوي شرطيّ النمو الرأسمالي - اي نمو رأس المال المهاجر- اليد العاملة والمواد الأولية (). اذن كلفة الإنتاج ستكون بطبيعة الحال بسيطة. نحن اذن امام معادلة جديدة: انخفاض كلفة الإنتاج (تكون لصالح اصحاب الرأسمال) وارتفاع سعر المُنتج (وهي لغير صالح المستهلك). بذلك وحسب نظرية "القيمة الزائدة" نحن امام ربح مضاعف لمن بيدهم السلطة والمال، وهذا بالأساس البسيط. هذا الواقع انتج ارباحاً مضاعفة لأصحاب رأس المال من دول واشخاص دون احداث اي عملية تنمية في البلدان المضيفة. بذلك يكون اعادة تمركز رأس المال بالأساس هو لزيادة الربح والإنتاجية فقط لا غير. اما شعارات العالم الحر من رفاهية وحرية وديمقراطية فلم تخرج عن اعتبارها "عدة الشغل".

من هذا المنطلق يمكن التأكيد ان فكرة العولمة ترتبط بشكل كبير بمصالح من يمتلك شرطيّ المال والقوة وهي بعيدة كل البعد عن بعض الشعارات التي لطالما قالت بها: من تنمية وتكافؤ فرص وغيره والتي لا تتعدى كونها مجرد تلطيف او تمويه لأهدافها. هنا يجدر بنا العودة قليلا الى الوراثة الى منتصف سبعينات القرن العشرين وفي مؤتمر حول التنمية حين طالب الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين () من الدول الصناعية الكبرى مساعدة الدول الفقيرة والتي في طور التنمية والتقدم الصناعي لكي تستطيع النهوض بمتطلبات الحاجات الملحة لشعوبها. لقد اقترن هذا الطلب بدعوة رأس المال العالمي والغربي تحديدا الى الدول النامية بقصد التنمية وتطوير الاقتصاد مما يساعد على التقدم الاجتماعي ويخفف من حالات الفقر والجهل والأمية... ويساهم في منع الحروب الأهلية. لقد استجابت الدول الكبيرة لهذا النداء ولكن مع تأخير لأكثر من 15 سنة ومع فارق بسيط وهو الاختلاف في الأهداف. لقد ذهب رأس المال الى تلك الدول ولكن ليس بقصد المساعدة على احداث التنمية وانما لسلب ما تبقى من خيرات طبيعية او كما قلنا سابقا للتفتيش عن اليد العاملة الرخيصة. لقد انتقل رأس المال ولكن ليس بقصد التبادل وانما فقط في اتجاه واحد وهو اعادة الاعتبار لتمرّكه في الشمال .

انه بكل بساطة منطق العولمة المقلوب، فبدل ان تكون منسجمة مع اهدافها المعلنة اقله، لجأت الى زيادة حدة الفقر من خلال ارهاق واغراق الدول الصغيرة بالديون لكي يسهل السيطرة عليها بواسطة مؤسساتها من بنك وصندوق نقد دوليين الى غيرها من مؤسسات. هذه العولمة هي فقط للدول الغنية، هم من يستفيدون منها لزيادة نفوذهم ومجالهم الحيوي. إنها فقط بين الدول الكبرى صاحبة التطور والتكنولوجيا. لقد اوضحت فكرة التنمية مع منطق العولمة بلا مضمون. لقد اقتصر على مجموعة برامج مساعدات وصرف النذر القليل من الأموال. التنمية ليست كذلك ولا يمكنها ان تكون كذلك. انها بالأساس عملية سياسية تبدأ من رفض الأنصياح لشروط الدول الكبرى وعندها يمكن التفكير بقول آخر. لم تحافظ العولمة او آلياتها على نمط واحد من انماط الإنتاج وانما كانت دائما في طور التبدل والتغير، هدفها كان دائما التفتيش عن اسرع طريقة للربح وبغض النظر عن من يتحمل النتائج. من المتعارف عليه في الاقتصاد وآلياته انه بحاجة الى يد عاملة و مواد اولية ورأس مال، هذا المعنى او المفهوم البسيط للعملية الإنتاجية. هذا الواقع يتطلب توفير تلك الشروط وبأرخص الاسعار وهذا ما عملت عليه الراسمالية منذ نشأتها. غير ان تطور الأمور وبقصد الحد من الخسائر ولتوفير الطريق الأسرع للربح السريع لجأت الى نماذج جديدة لا تركز في عملياتها على مثال ما ذكرناه قبلا. انه طابع الاقتصاد المجرد والذي نشط وتطور مع انتشار العولمة. من هنا سنتوقف عند هذا النموذج الذي طبع بطابعه العديد من المراحل في صيرورة التطور الرأسمالي المعولم وخاصة في الفترة الأخيرة

لقد برز على الساحة الاقتصادية بقوة ما يُسمى "رأسمالية الإقتصاد المجردة" ()، التي هي بكل بساطة حركة رأس المال الناتجة عن المضاربات في الأسواق والأسهم وتناقلها في البورصات، فتتغير بذلك قيمة

الرأسمال وفق معايير جدا مختلفة، فنرى الإنخفاض والإرتفاع ناتجًا عن مضاربات مالية او سياسية او حتى دعائية، ونرى عندها كيف ان حركة الأموال، صعودا او هبوطا، غير مرتبطة بالمتعارف عليه سابقا، كعملية انتاجية متكاملة من عمل، وجهد، وسوق، ومُنتج، ومواد اولية... وغيره. هناك تداول آلي لمُنتج آلي وبوسائط آلية، اي بمعنى آخر غياب تام للقواعد المتعارف عليها في نمط الإنتاج الرأسمالي التقليدي. انها عملية تجريد اقتصادية تتطلب اعادة النظر في توصيف قواعد التحديد المتعارف عليها لعمليات الإنتاج، والإستهلاك والقيمة الفائضة، اي نحن الآن امام عملية اقتصادية افتراضية ومجردة. ان تجريد حركة الأموال بهذه الطريقة، جعلها عرضة لإحتمالين: الربح السريع أو الإنهيار السريع، وهو بالضبط ما يجري في كثير من الحالات في هذه الايام، والتي يكون تجهيل الفاعل احد ابرز تجلياتها، وذلك ارتباطا بمصالح كبار الرأسماليين من جهة، وغياب المحاسبة عن مسببها وحمايتهم من جهة اخرى. هذا الواقع يفرض آليات تعامل جديدة فتجهيل الفاعل ليس فقط للحماية بل احيانا للتحايل لكسب المزيد من الأموال. ان الدول الكبرى وبالرغم من اعطائها الحرية لرأس المال الخاص للعمل بحرية الا انها وتحت تأثير اصحاب ذلك الرأس المال تتدخل احيانا في حال نشوء الأزمات من خلال ضخ كمية من الأموال في الاصول او في الأسواق شراءً او مساعدةً. هنا خبث اصحاب راس المال، ومن خلال الأعلان عن الخسارة في سوق الأسهم والتي من المؤكد غير صحيحة بحكم عدم وجود الآلية التي تسمح بذلك، يطلبون مساعدة الدولة والا الأفلاس وصرف العاملين، وبذلك يتحقق لهم زيادة اضافية في اصول رأس مالهم. هذه الحالة يمكنها ان تعطي الأنطباع كما لو ان تبدالاً ما قد حدث في التركيبة الاقتصادية او عودة ما الى نظم او نماذج سابقة من الاقتصاد الموجه او المحمي، انه ليس كذلك ولن يكون كذلك فمن يتحكم بالأقتصاد والسياسة هم انفسهم، ولنا في الأزمة الحالية نموذج عن ذلك.

امام تحديات الأزمة الحالية، رأينا كيف ان بعض الحكومات قد ضخت اموالا عامة في كثير من المؤسسات والبنوك المتعثرة. لقد هزل الكثير، وخاصةً من رافضي اقتصاد السوق، لهذه الخطوة كما لو انها عودة الى شكل من اشكال النظام الإشتراكي. انه استعجال لا ضرورة له. صحيح ان حكومات تلك الدول قد اشترت، او ساعدت في اصول الأموال للمرافق المتعثرة، لكن بالمقابل، هل سمعنا عن اعادة هيكلة لتلك المؤسسات بحيث يصبح فائض انتاجها مثلا مساعدا في عملية تحسين شروط معيشة المواطنين؟ او هل وضعت آليات لإعادة توزيع انتاج هذه المؤسسات؟ يمكن القول وبكل وضوح كلا، وهنا وجب التذكير كيف ان مفهوم الدولة، في النظام العالمي الجديد، تغير من دولة "الحماية الإجتماعية" الى "سلطة القمع والضغط الإجتماعي"، لتنفيذ سياسات كبار اصحاب رأس المال، والذين بأكثريتهم في السلطة. لقد اقتزن تعثر بعض المؤسسات بإجراءات صرف للعمال للحد من الإنفاق، لقد اعطت الحكومات هذه المؤسسات اموالا، ولكن الصرف استمر، وذلك تحت حجة حصر الإنفاق. لكن المفاجأة-الفضيحة- ان اكثرية هذه المؤسسات، وخاصة الكبرى من مصرفية وغيرها، قد زادت من عملية صرف العمال، وزادت ايضا من معاشات وعلاوات كبار موظفيها في نفس الوقت، وكأن المال العام المدفوع من قبل دافعي الضرائب، لا يعرف الا طريق جيوب كبار الرأسماليين. هكذا بكل بساطة تذهب الأموال الى مكانها الطبيعي، اي الى سوق المضاربات وجيوب كبار الرأسماليين وداعميهم، وهذا ما جرى مؤخرا في العديد من الدول، تحت حجة الحد من نتائج الأزمة العالمية .

الإعتبار الثاني، الأزمات الإجتماعية وصعود التطرف: من المؤكد ان احد نتائج الأزمة المالية واطرها، وحتى اصعبها هو الجانب الإجتماعي، وذلك ارتباطا بمدى ومعدل التأثيرات، سواء من حيث النتائج المباشرة، أو غير المباشرة. ان تداعيات اي ازمة مالية او اقتصادية، ستنعكس بشكل عام على

مجمل نمط الحياة الإجتماعية، وذلك لإرتباط العمليات الإنتاجية والإستهلاكية بعضها ببعض، اذن بهذا المنظور سيكون التأثير الأول. اما التأثير الثاني فإنه اكثر خطورة، لما له من نتائج مباشرة، أو لما له من اسباب ايضا مؤذية ومباشرة. ان طبيعة الأقتصاد او العملية الإنتاجية في ظل نظام العولمة يدخل فيه الكثير من العناصر والاسباب. انه عملية "تشاركية" بالمعنى العددي الذي يُقصد به استخدام اكثر من مصنع واكثر من مكان وايضا وهذا المهم العديد من العمال ومن نواحي واماكن وحتى جنسيات مختلفة. هذه هي حال ما انتجته سلطة رأس المال من خلال تفريع او ترحيل مصانعها او اماكن انتاجها من دولة الى اخرى ليس بقصد المساعدة في التنمية وانما التفتيش عن المزيد من الربح والقليل من التقديمات الاجتماعية.

ان ما يجب مناقشته ليس عملية الأنتقال او المشاركة بالمعنى العددي ولكن نود ان نشير الى ناحية مغلقة دائما للأعتبارات الانسانية لمثل هكذا اشكال من الأنتاج. يوجد احيانا الكثير من الصناعات التي تستوجب او تحتاج الى جهود متنوعة واماكن مختلفة لعملية انتاجها. صناعة السيارات مثلا: يتطلب انتاج السيارة الواحدة عدة مصانع من تصميم وتحديد الى تجميع وتسويق ودعاية ... كل هذه الجهود والمنتج واحد. اذن جهد وتعب آلاف العمال يوضع في مُنتج واحد. اذن هو انتاج جماعي تطلب مشاركةً وعملاً مشترك وعرقاً وتفكيراً... انه بكل بساطة عمل "انساني" بالمعنى المعنوي للكلمة. هذا المنتج الذي ابصر النور بعد التعاضد والتضافر والتضامن بين العمال يذهب بمردوده الى كبار الرأسماليين المالكين لرأس المال المنتج. اذن ذهبت حصريّة الاستفادة من فائض الأنتاج فقط الى صاحب المال اما العمال فلمهم النذر القليل كعماش او الصرف من العمل عند اول يوادر ازمة. هذا المنطق الرأسمالي يفرغ العمل الانساني من مضمونه التضامني ويجعل العامل وقوة عمله سلعة لأستخدامها في عملية الأنتاج مثلها مثل اي مواد اولية، لا بل احيانا كثيرة ارخص. لأن اول اجراء عند الأزمة يبدأ بالعامل وليس بغيره. بالمحصلة تحول هذا الجهد الانساني من كونه تضافر جهود تستوجب الحماية الى حالة عادية لا فرق فيها بين آلة او انسان، لا بل احيانا الآلة تفرض الاهتمام بها اكثر .

إن اول اجراء تلجأ اليه ادارة المصانع، أو المرافق، أو مديرو المؤسسات، أو حتى الحكومات، لتخفيف وطأة الأزمة او تداعياتها، هو حصر النفقات، والحد من المصاريف، وهذا أمر طبيعي، ولكن من غير الطبيعي أن تحصر هذا العملية فقط بفئة معينة، وأقصد بها العمال. اذن اول هذه الإجراءات هي صرف العمال، اي اول نتائج الأزمة هو وضع ملايين من العمال في الشارع، تحت "ياقطة" عاطلين عن العمل". هذا الإجراء يعطي الإنطباع الأولي، كما لو ان الرأسمالية، في خلفيات ومكونات مخزونها الفكري والايديولوجي، استحضرت عداءها التاريخي مع الطبقة العاملة. من هنا يمكن القول ان هذا الإجراء له مدلولاته الإقتصادية، وايضا الإجتماعية. فماذا يعني فقدان ملايين الوظائف في مدة قصيرة؟ وماذا يعني وضع ملايين الاشخاص في الشارع مع عائلاتهم؟ انه سيكون وبلا شك وبكل تأكيد كارثياً من الناحية الإقتصادية، والعائلية، والإجتماعية. من هنا نلاحظ القضية الثانية، وهي كيف ان حكومات تلك البلدان قد انفقت مليارات الدولارات، لكن دون ان تمنع هذه الكارثة، او حتى الحد منها وهذا امر يدعو الى الريبة؟ وجب اضافة قضية لا تقل اهمية عن الأولى وهي الأكتثار من اعتماد "صفة المؤقت" () في عقود العمل، هذه الحالة تحمل في طياتها اكثر من مشكلة: من عدم وجود الضمانة في عمل وانتاج مستقر ودائم الى عدم اعطاء الضمانات الاجتماعية والصحية وصولا الى الصرف الكيفي من العمل وتحت حجج واهية في كثير من الأحيان .

اذن بالأساس نحن امام أزمة اقتصادية والآن اجتماعية. سنناقش تداعياتها ليس من باب فقدان العمل كمردود اقتصادي، يضمن حياة العائلة، لأن ذلك واضح وجلي في نتائجه. لكن سنتناول المردود السياسي المرتبط بهذه العملية، وهو بالمناسبة لا يقل خطورة عن الأول. ان فقدان الوظائف هو امر خطير بطبيعته، نظرا لإرتباطه بالأمن الإجتماعي، اذن في هكذا حالات، تلجأ تلك الإدارات الى واحد من امرين: اما الإقفال التام او التعاقد واما التفتيش عن ايدٍ عاملة رخيصة، وان هذه الأخيرة يمكن ان تزداد، خاصة في غياب اي تشريعات، تساوي في اجر العامل، او التقديرات الإجتماعية بين الدول، او حتى ضمن المنظومة الواحدة (الاتحاد الأوروبي مثلا)، فيلجأ رب العمل الى استقدام العمالة الأجنبية، او الهجرة مع راسماله الى البلدان الأقل كلفة للإنتاج، وهذه الظواهر كثيرة في العقود الأخيرة. النتيجة في كلتا الحالتين هي تفشي ظاهرة التفكك والتناقض الاجتماعيين، وصعود حالات من العنصرية ضد الأجانب، او لنقل حالات من التطرف. مرد هذه الظواهر يعود لإعتبارات متعددة، منها الشعور بأن هذا العامل المتقدم، قد اخذ مكان العامل المحلي، او تلك الدول التي هاجر اليها رأس المال ايضا، هي من اسباب خسارتهم لمعاملهم وابواب رزقهم. هذا الواقع سينتج، وقد انتج صعودا ملحوظا للقوى السياسية، التي تستغل هذا الواقع لطرح شعارات اكثر عنصرية وتشددا ضد الأجانب. هذا اذا ما اضفنا اليها الحالة العامة السياسية في العالم، المستجدة ما بعد احداث 11 ايلول، نلاحظ الصعود السياسي اليميني المتطرف، مع خطابه السياسي ومجاهرته بعنصريته وتطرفه (). كما ان حالة القوى السياسية المناهضة وضعفها، نتيجة سلوكها المتعثر في المحافظة على حاضنتها الشعبية التاريخية، وسياساتها المتمثلة بالإنحياز الى الطبقات الإجتماعية الفقيرة، لوجدنا واستنتجنا بان هذا "العامل-المواطن"، قد وقع بين فكي كمامشة الرأسمالية المتوحشة من جهة، والتطرف والعنصرية من جهة اخرى، وهنا لن نطرح السؤال، الى اي جانب سينحاز او اي موقف سيتخذ؟ لأنه سؤال مؤلم في طرحه واجابته .

امام هذه المعادلة لا بد لنا من التوقف عند قضية مهمة مرتبطة بالمنطق الذي تحكّم بالطريقة التي اعتمدت في تحديد الشكل العام المرتبط بكيفية مواجهة او معالجة القضية الاجتماعية. لقد استفادت منظومات العولمة من انهيار مشروع الدولة الراعية، اي دولة الرعاية الاجتماعية وارتست مجموعة اسس تقوض اي عملية لاعادة مثل تلك المفاهيم. لقد اعتمدت اسلوب المنافسة ليس لأنتاج الأحسن والأفضل وانما المنافسة بين المواطنين ووضعهم الواحد في مواجهة الآخر. هذا الواقع ترك بصماته ليس فقط على الوضع الاجتماعي وانما تعداه الى حد تغذية الشعور العنصري. واقع اسس من جهة الى تداعي منطق التضامن بين المواطنين ومن جهة اخرى استخدام المواطنين بعضهم ضد الآخر. لقد اختفى كليا منطق الصراعات الكبرى او بشكل آخر منطق الصراع الطبقي او التحرري او غيره المرتبط بحالة اجتماعية وصعد بقوة الصراع ذات الطابع العرقي والاثيني والديني ولكن من ضمن الطبيعة الاجتماعية الواحدة. فعلى ماذا يتصارع فقراء افريقيا فيما بينهم؟ وعلى ماذا تتدلع الحروب الداخلية في الدول الفقيرة؟ انه بكل بساطة واقع صراع بين الفقراء انفسهم، صراع ذو حدين او نتيجتين: الألهاء والأنهاء. اي ألهاء الفقراء عن التفكير بواقعهم والاسباب الموصلة الى ذلك، وانهاء وجودهم من خلال الأكتار من صراعاتهم وهذا برأينا ما يريده من ليسوا بفقراء. في احصاء لمجمل صراعات ما بعد الحرب الباردة نرى اكثريتها متركزة في الأماكن والمناطق الفقيرة.

نعم لقد ارتست العولمة هذا المفهوم الخاطيء او لنقل المقلوب. لقد بكرت في نعي الصراع الطبقي والأيدولوجي ونهاية التاريخ لصالح الصراع "الحضاري" والذي ترجم حرباً ما بين فقراء هذا العالم، بينما اغنياؤه هم المستفيدون، دولا كانوا ام افراداً. لقد ارتست مفهوم الخوف والقلق والأغراق. الخوف من

وعلى المستقبل، والقلق على المصير، ومن كثرة الحروب والديون التي اغرقوا فيها فقراء العالم. لم يحمل نظام العولمة شيئاً جديداً للبشرية، انه بكل بساطة امتداد لتاريخ من الظلم والأنكسار والأستغلال، تاريخ امتد من امتهان كرامات الناس من خلال استعبادهم مرورا بأستعمارهم وصولا الى حروب ومعتقلات الفقر والأرهاب والعوز والبطالة على امتداد العالم .

الإعتبار الثالث، انهيار السيادة الوطنية: ان ارتباط السيادة الوطنية بمفهوم الدولة هو اساسي من حيث الشكل والمضمون، فلا يمكن ان تكون هناك دولة مكتملة العناصر دون وجود سيادة قوية وشاملة وعامة، وبالمقابل لا سيادة بدون دولة او بما اصطلح على تسميته ارض وشعب ومؤسسات. بهذا المعنى البسيط ولكن المتعارف عليه سنناقش مدى ارتباط كلا المفهومين والمتغيرات التي عصفت بهما في عصر المشاريع والمفاهيم الكبرى المعولمة بشكلها وبمضمونها وحتى بأستهدافاتها ونتائجها. ان ما قامت عليه الثورة الفرنسية وما تلاها ارتبط بشكل اساسي وتمحور حول مفهوم الدولة وارتباطها بالحرية والسيادة وحقوق الإنسان، وكانت ترجمته "بالعقد الاجتماعي". لقد كان "روسو" اول من نادى وكتب العقد الاجتماعي ولكنه اصبح فيما بعد المرجع الذي قامت عليه فكرة الأنتقال الى مفهوم الدولة لما احتواه من مفاهيم تدخل في روح تكوين الدولة الحديثة، دولة الحقوق والواجبات والحرية والقانون، عمادها السيادة الوطنية التي تتمتع بالقوة القانونية على ترابها الوطني والمؤمنة والمحمية بالقانون المحلي والدولي اللذين لا يتناقضان معها بل يعطونها القيمة والحماية (). ان ما يعنيه العقد الاجتماعي هو تلك العلاقة التشاركية بين اعضاء المجتمع ومكوناته، علاقة تتسم بالأحترام والفهم لدور كل مكون وحدود تأثيره وحتى سلطته، هذا الواقع الذي واكب عصر الأنتقال من "دولة الطبيعة" () التي اساس تكوينها هو الواقع الطبيعي "الخام" اي الذي وجد بالطبيعة ودون تدخل، الى "الدولة الديمقراطية" () المؤسسة على التعاقد الطوعي والقانوني المنظم لكافة افعالها والمحدد لكافة صلاحيات وحدود كل مكوناتها.

اذن بهذا المفهوم يمكن ان نحدد السيادة الوطنية التي تجسد ايضا الهوية الوطنية لكل مواطن او لشعب او حتى لأمة. السيادة بهذا المعنى تأخذ الموقع الأساس والمهم لأنها تجسد "الكلية الدولة" والمعنى هنا هو اعطاؤها صفة الشمولية والجمع بين المكونات والحدود والأنتماء وقوة القانون. وعلى هذا الجمع تكون وتقوم وحدة العقد المتفق عليه بين الأفراد كمواطنين وليس كمجموعات بشرية منتشرة. مفهوم العقد مرتبط ليس فقط بما يقوم عليه وانما بمن يمارسونه وكيفية تطبيقه. تلك العلاقة التشاركية تفترض وتوجب التضامن بين اعضائها على الفكرة وعلى الآلية، التي يتم تطبيقها ومن هذا الرحم تقاربت او ولدت فكرة الربط النهائي، ما بين السيادة والديمقراطية وما بين المواطن والسلطة والدولة. اذن من هذا المنطلق لا يمكن فهم وممارسة الديمقراطية الا من خلال مفهوم السيادة لأنها (اي الديمقراطية) تمشي او تقوم على قاعدتين اساسيتين هما الديمقراطية والسيادة واي تغيير بأي من تلك القواعد يفترض او حتى يفرض التغيير في مجموع ما تم ذكره سابقا، وهذا الأساس هو القاعدة المفروض اتباعها في مناقشة التغيرات التي حصلت مؤخرا.

من هنا يجب التأكيد ان الأرتباط العضوي بين مكونات الدولة بالمعنى العام ترتبط بشكل اساسي بشكل ممارسة ووظيفة كل مكون من حيث التأثير والسيرورة وحتى الفهم والتطبيق. بهذا المعنى تدرج عملية فهم السيادة او لنقل تحديد فهمها. من الأكد ان تلك المنظومة المرتبطة بشكل الحكم وطريقة ممارسته تجعل اي عملية لمحاولة فهم طبيعته تصطدم بمعوقات كثيرة وذلك لأرتباطها بطبيعة التغيرات السياسية التي عصفت بالعالم والتي اثرت بشكل كبير على كافة المفاهيم واستوجبت اعادة تركيب بعضها او تحويره او حتى تغييره. ان السيادة او مفهوم السيادة قد خضع في عصر العولمة لمعمودية التأويل

والتركيب تلك وخاصة من خلال استخدامه في تبرير سلوك السلطة السياسية، او متطلبات مصالح تلك السلطة. لقد قامت السيادة على اسس جعلت منها الموقع المتقدم في بحث وفهم المتغيرات، او الحافز والدافع لها. لقد ارتبطت بعدة قضايا وصفات ومبادئ اهمها:

- السيطرة والأسبقية على كافة النواحي الاجتماعية والأقتصادية وبالتأكيد السياسية وذلك لما لها من قوة بالمعنى القانوني والفعلي والقدرة على التحكم.

- التحكم بمصير الشعب من خلال تأثيرها المعنوي وتجسيدها للشعور الوطني المحرك لكافة المواطنين وايضا لما تمثله من تجسيد لذهنية الانتماء.

- الإدارة الذاتية بحكم الطبيعة او القانون او المتفق عليه وبذلك يتخطى تأثيرها حد ما ترسمه النظم لما لها من قوة مترسخة في الذهن والوجدان. انها بكل بساطة ادارة للسياسة في الزمان والمكان.

- التجسيد لفكرة الشرعية الديمقراطية المرتبطة بسيادة الشعب المانح كل السلطات، هذا التجسيد يجعل من السيادة الحالة غير القابلة للتعديل او التجاوز.

اذن هذه المرتكزات التي تقوم عليها السيادة والتي تشكل الحالة المجسدة والمؤلفة للانتماء الوطني بالمعنى العام والمحدد لشكل وطبيعة العلاقة السياسية والقانونية التي تتحكم بمصير الشعوب. لقد شكلت السيادة عنوان التحرر وعنوان الاستقلال وايضا عنوان هيبية ووحدة الدولة بمكوناتها وكما قلنا سابقا اي تعديل او مس بأي من تلك المفاهيم يعرض الحالة كلها الى الأهتزاز او لربما الانهيار.

ان منطق العولمة ومفهومها يقع على الطرف النقيض من السيادة وذلك لتناقض الأسس التي تقوم عليها كل منهما. فلا ارتباط ما بين السيادة بالمعنى القانوني والكياني والأجرائي والتنظيمي وحتى الوظيفي وما تفرضه او تتطلبه آليات العولمة والحدود المفتوحة. ان عولمة التكنولوجيا والأعلام والسياسة والأقتصاد والتحول في الزمان والمكان الذي أحدثته والكيفية والتحول نحو الهيمنة بكافة اتجاهاتها قد افقد السيادة بعضا من قدراتها او مميزاتها او بكل بساطة من نفوذها. ان الأسس والمفاهيم المعولمة الحديثة تفترض التحرر من كل العوائق مهما تكن طبيعتها او اسبابها. هذا الواقع جعل منطق السيادة يقع مباشرة في فخ المتغيرات التي استوجبتها مفاعيل الأنتقال: فلا الحدود الوطنية ستقف عانقا امام الغزو المعولم ولا التراب الوطني محمي من موجبات النظام الجديد والفضاء المفتوح، ولا القوة القانونية التي تتمتع بها السيادة قادرة على اجهاض مفاعيل رأس المال المتفقت من كافة القيود. لقد تخطت العولمة تلك الحدود من خلال ما تفرضه من قواعد جديدة واسس لتشكيل عالم "ما بعد السيادة"، عالم آخر بألمكان والزمان المفتوحين امام كل شيء.

ان مفهوم " ما فوق الوطني " الذي يتخطى الحدود الطبيعية هو السائد وهو المهيمن وله السيادة. لقد بدأت السلطة ومفهوم الدولة يضعفان ويفقدان دورهما بشكل نوعي وكمي في مجال ممارسة الحكم. ان من يتحكم اصبح خارج المجال الحيوي او الطبيعي لسيطرة الدولة من خلال ممارسة السلطة والسيادة. لقد اسقطت الحدود المفتوحة الحدود الوطنية وهنا يعني الغت واسقطت السيادة. ان منطق العولمة قائم على تقديم البعد "الما بعد" او "الما فوق" الوطني كشكل لممارسة السلطة وبذلك يسرع وبشكل كبير وحاسم من انهيار وتآكل مفهوم ومنطق الدولة، فإذا كانت السيادة مرتبطة بتلك المفاهيم فهذا يعني انها بدون شك ستسقط. بهذا المعنى يمكن القول ان اشكالية السيادة مرتبطة بظواهر العولمة والتي بدورها تسرع من انهيار الدولة. هذا الترابط جعل السيادة تسقط في مأزق ما استوجبتة متطلبات العولمة. من هذا المنطلق

نرى ان السيادة الوطنية مع ما تستلزمه من امور قد تحولت وبشكل كبير الى نوع من الشعارات الفارغة من المضمون تستخدمه احيانا بعض المجموعات للتعبير عن انتماء عنصري ما، لتبرير موقف سياسي او لتغطية ارتباط بهذه السياسة او تلك.

من هذا الاستنتاج يمكننا مقارنة تداعيات الأزمة الاقتصادية على مفهوم السيادة. لقد ارسى ظواهر العولمة المرافقة لعملية التغيير في البنى الاقتصادية الوطنية او العالمية واقعاً آخرأً بشروط مختلفة. فمن الحدود المفتوحة الى تعطيل الرقابة الوطنية وصولاً الى منق التحكم والسيطرة، فرضت العولمة ايقاع عملياتها على مجمل الأمور. اذا اضفنا مفاعيل وتداعيات الأزمة وما رافقها من بداية تآكل لبعض الثوابت المعولمة يتضح لنا ان السيادة قد وقعت فعلاً في فخ العولمة. لقد انتهكت الحالة الوطنية لصالح المعولم، واستبيحت القوانين في خدمة مصالح الشركات الكبرى، وسقطت الدولة الديمقراطية في شرك "القرية الكونية"، وما رافقها من استباحة للشعور الوطني واستبداله بأخر قائم على التقرب والتعلق لخدمة من بيدهم قوتا المال والسلطة والتحكم .

هذا الواقع يستلزم ويستوجب التضامن ما بين المكونات الحافظة للانتماء الوطني ليس بالمعنى الكياني الضيق الأفق وانما بمعنى المحافظة على ما تمثله السيادة من مفهوم مكمل لمفهوم الدولة، الدولة الديمقراطية، دولة الرعاية الاجتماعية التي تحاول سياسة العولمة استمالتها الى جانب مشروعها للسيطرة، بحيث تصبح الأداة القامعة واليد التي تخنق اي محاولة لتغيير المعطيات السياسية. ان واقع الأزمة الحالية يؤثر على هذه الأمور وسيكون له تداعيات كبيرة ليس على شكل السلطة او الدولة وانما على وظيفتهما وهذا الأمر يستوجب التنبه له .

الأعتبار الرابع، الإرتباط ما بين الديمقراطية والرأسمالية: ان تناول أزمة النظام الرأسمالي من زاوية إرتباطها بالتطور الديمقراطي هو حاجة وجب الوقوف عليها، لما لها من أهمية ليس فقط على التأثير المترتب على مفاعيل الأزمة وانما لأرتباطها بالتطور اللاحق في بنية النظم السياسية والاجتماعية والتي تدخل الديمقراطية في صلب تشكيلها. من هذا المنطلق سنحاول مناقشة تلك القضية، انطلاقاً من العلاقة الملتبسة ما بين الديمقراطية والعولمة، ومن ثم سنتقل لمناقشة تداعيات الأزمة الحالية على التطور الديمقراطي اللاحق. بداية، لقد اعتقد البعض انه في عصر العولمة، اي في فترة ما بعد الأنهيارات، ان الديمقراطية كانت المنتصر الاول في تلك المعركة. هذا الشعور تولد من كثرة ما استخدم هذا المفهوم في الأسباب الموجبة للتغيير الحاصل، او بالعكس في الاسباب الدافعة الى مثل هذا التغيير. اذن بالحالتين الاستخدام المفرط لمنطق الديمقراطية ، برأينا لا يخرج عن كونه استخداماً دعائياً، تستلزمه كما يُقال "عدة شغل" وذلك إرتباطاً بأفروق الجوهرية ما بين الديمقراطية كممارسة والعولمة كسلوك.

ان العولمة بصيغتها المعمول بها منذ اكثر من عقدين وحتى اليوم ومن خلال النتائج التي ترتبت على ذلك، اظهرت وبشكل لا يرقى اليه الشك بأنها تشكل الخطر الأكبر على النظام الديمقراطي، ليس فقط في الدول الفقيرة او النامية او العالقة ما بين النمو وطور التقدم، وانما على الدول العريقة في الديمقراطية والغنية، اي بوضوح على الدول الصناعية الكبرى. يمكن للقارئ ان يقول ان هناك تسرعاً في الحكم! ولكن ما نود قوله هنا ليس من باب التخمينات او التنظير، وانما ارتكازاً على ما نشهده من ممارسات وسلوك تقوم به حكومات الدول الحامية او المتبنية لمنطق وفكر النظام السياسي والاقتصادي المعولم والمسيطر منذ فترة ليست بقليلة على مسرح الأحداث العالمية بشكلها العام. امام هذا الواقع سنتوقف عند بعض تلك الظواهر لتبيان اثرها على تطور الحالة الديمقراطية:

- منطق الأقتصاد المعولم: وهو نمط الأقتصاد المرتبط بالطريقة التي يتم بها التحكم بالمفاصل الأساسية للعملية الأقتصادية من حيث الأنتاج وتمركزه، التصدير وآلياته، ومن حيث الأستفادة والتأثير. ومما لا شك فيه ان نمطية هذا النوع من الأقتصاد يشكل الضامن او المحرك للكثير من السياسات التي تحكم العالم، وهنا المقصود بالسياسات ليس فقط الأقتصادية وانما ممارسة السلطة السياسية مع كل متطلباتها وآلياتها. هذه الحالة تجعل السلطة السياسية خاضعة لمتطلبات العملية الأقتصادية التي بدورها تحدد لها آلياتها واتجاهاتها. وفي نظرة الى الواقع المعاش نرى كيف ان بضعة اتفاقات او وعود او صفقات اقتصادية جعلت حكومات بعض الدول الصناعية الكبرى تتخلى وبشكل لا لبس فيه عن سياساتها المعلنة، كمثل مطالباتها بالأحرية والديمقراطية وحقوق الأناسن. انه اذن تأثير الأقتصاد المعولم ليس فقط على شكل السلطة السياسية وانما على روح القيم التي تقوم عليها، او اقله ما تدعي تلك الدول، والتي بالمناسبة تقيم الحروب تحت شعار فرض مثل هكذا أمور. من هنا نستنتج مدى تأثير هذا النمط على التطور الديمقراطي او العملية الديمقراطية من خلال التأثير في منظوماتها وكيفية تشكيلها وممارستها. فمن يحدد شكل السلطة وكيفية ادارة السياسات هم من يمتلكون مفاصل الأقتصاد المعولم والذين بأكثر يتهم خارج النادي السلطوي بالوجود المباشر.

- المجتمعات: ان ما يحكم الحياة العامة هو مجموعة من المبادئ والقوانين والقيم وغيرها من امور تدخل في صلب الحياة الأناسانية والأجتماعية، تحدد مسارها وتنظم شؤونها. من هذا الموقع يكون ايضا للأقتصاد الدور الأبرز ليس فقط في مجال تأمين سبل الحياة وانما في تقرير شكل النظام السياسي والأجتماعي. ينعكس هذا التأثير من خلال الأرتباط الوثيق ما بين حاجة الأناسن الى العمل وسبل العيش، هذا الارتباط يؤثر وبشكل مباشر في مسالة تكوين الرأي العام المجتمعي من خلال تحكمه في مصادر حياة الناس. اذن بالمحصلة الأرتباط ما بين الحاجة والعملية الأقتصادية يؤدي الى التحكم بطبيعة الحكم والممارسة من المحلي الى الوطني الى العام. التركيب المجتمعي العام خاضع بدوره لآليات المنتج الأقتصادي وبذلك يفرض الأخير نمطية وشكل الحالة الأجتماعية وكيفية تشكيل بناها.

- آليات الدولة الديمقراطية: ان التحكم الرأسمالي بالمفاصل الأقتصادية، من خلال امتلاكه رأس المال وتحكم العولمة او نمطها بالأقتصاد العالمي من خلال مؤسساتها ولاعبها، وتحكم الأثنين بشكل الحياة السياسية وادارتها، يجعل السلطة السياسية تقع بسهولة بين ايادي اقلية مرتبطة اما برؤوس الأموال او رجال اعمال او حتى مافيات مسيطرين على الاقتصاد العالمي، يفرضون على السلطة السياسية شكل عملها واتجاهاته، ويفرضون ايضا الآليات المتبعة لتحقيق المصالح والتي ستكون بالضرورة مصالحهم هم فقط. هذا الواقع يعطي شرعية التدخل في صنع القرار لأشخاص هم بالاساس من خارج الآليات المتبعة في الدول الديمقراطية، اقله بحسب القانون، ليقرروا شكل الحكم واتجاهاته، ويحجبونها عن فئة بحسب القوانين هي المخولة بذلك. من هنا نستنتج بأن الدولة الديمقراطية ومع آليات كتلك المستعملة تفقد شرعيتها ومبرر وجودها وبذلك تصبح العولمة وبكل بساطة فخاً محكماً للديمقراطية وللنظام الديمقراطي، وللدولة الديمقراطية لما لآلياتها من تأثير في تكوين السلطة وممارستها وطرق التحكم فيها. بالأستنتاج البسيط لا وجود فعلياً لدولة ديمقراطية او لا تعايش مع نمط كمنط العولمة الحالي، وبذلك يكون شعار بناء الدولة الذي واكب الخطاب السياسي للعولمة هو خطاب خال من المضمون وفي غير محله. ان فكرة بناء الدولة المرتبطة بفكرة العولمة هي غير تلك الدولة الديمقراطية، هي بكل بساطة، سلطة لتسهيل السيطرة وحتى القمع. ان العولمة لم تطالب بألغاء الدولة وانما بتعديل وجهتها وكيفية استخدامها لتصبح في خدمة تنفيذ سياساتها ورعاية مصالحها.

- القيم: الأمر هو مسألة اخلاقية قبل ان يكون شيئاً آخر، بذلك ستكون مقارنة الأمور من هذا الباب اي باب الأخلاق: تتطلب الديمقراطية الأخلاق والحرية والدولة العادلة والتوازن الاجتماعي والتوازن السياسي.... هذه الامور وغيرها تستوجب وجود من يحملها من مواطن واع وهيئات مدنية (اي من مؤسسات المجتمع المدني) كالأحزاب والنقابات والجمعيات... وتتطلب ايضا الحد الأدنى من التضامن والحياة الكريمة والمستقرة. هذا الواقع لا يمكن ان يتم الا من خلال توفير البيئة الملائمة والشروط الموضوعية لتوفرها من عدم الاستغلال والاستخدام، التوزيع العادل للثروات، الحد من المشاكل الاجتماعية الناتجة عن انتشار البطالة وفقدان الرعاية الاجتماعية، الحد من حالات الفقر والتهمةيش الاجتماعي، القضاء على مسببات الحروب، التصدي لكل انواع التطرف والعنصرية المتنامية بشكل كبير. اذن وبكل بساطة كل ما ذكرناه من مشاكل هو الناتج الطبيعي لواقع وعالم العولمة والاقتصاد المعولم الحالي والمسيطر، واذا كانت القضية قضية اخلاق فلا نظن ان منطق وسلطة العولمة تريح في هذا المجال. بكل صراحة في قواعد اللعبة الحالية لا وجود لأي اخلاق فيها، واما الديمقراطية المرتبطة بالأخلاق فكتب التاريخ اولى بها. هذا هو الواقع وعلى هذا الأساس سنقارب تداعيات الأزمة على موضوع الديمقراطية ليس من باب التحليل وانما من باب الواقع المعاش الذي نشهد ونعيش فصوله يومياً.

اذن، ان تداعيات الأزمة الاقتصادية لا تقف عند حد الإعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، بل تتعداها الى الجوانب السياسية، خاصة فيما خص شكل الحكم وطريقته. ان النتائج المفترضة عن الواقع الاجتماعي، وكما ذكرنا، ستؤدي الى احتدام الصراع الاجتماعي، ولكن بشعارات واعتبارات سياسية، هذا الواقع سيفرض نفسه على طريقة التعاطي، سواء مع صعود التطرف، او ردادات الفعل على هذا الصعود. هذه التداعيات لا ترتبط فقط بالواقع الحالي وانما هي نتاج سياسة مرتبطة بالوجود الرأسمالي وامتداداته وتطوره اللاحق حتى يومنا هذا.

لقد تلازم الخطاب السياسي للرأسمالية مع الديمقراطية، وحقوق الإنسان، منذ اكثر من قرن، وخاصة خلال عقود الحرب الباردة. لقد اصبح هذا التلازم من ضرورات المواجهة. فكانت ان احسنت الرأسمالية ادارة معركتها بتبنيها لخطاب الديمقراطية، واستدرجت خصومها الى موقع الدفاع عن النفس، ورد التهمة فيما يخص هذه القضية. اذن اندفاع الرأسمالية بتبنيها ولو زورا، والتزامها ولو لفظاً، بهذا المفهوم، جعل منه مفهوماً "مؤشكلاً" في المعنى والأهداف. ان انهيار مشروع اشتراكية الدولة، التي حاول الإتحاد السوفياتي صياغتها في السياسة والاقتصاد، اعطى الإنطباع بإنحصار رأسمالية العالم الحر، مع كل مندرجاتها. فإذا كان تلازم الرأسمالية مع الديمقراطية هو "اشكال" بحد ذاته، فاليوم هذه الرأسمالية في ازمة، يعني ذلك، ان الديمقراطية ستكون هي الأخرى في ازمة بحكم المنطق الشكلي. لكن السؤال هل فعلا ستكون الديمقراطية في ازمة؟

في الإجابة: لا تلازم ما بين الديمقراطية والرأسمالية من حيث مضمون كل منهما، وبهذا المعنى لا ازمة للديمقراطية ارتباطاً بأزمة الأولى، ولكن بالمقابل، نتائج الأزمة الحالية سترتب وضعية جديدة في مقارنة نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية، وكما ذكرنا سابقاً، ارتباطاً بالأزمة بصعود التطرف وغيره من الأزمات الاجتماعية، سيكون بلا شك له تداعياته الكبرى ليس فقط على نمط الديمقراطية، وانما على نمط وشكل الحياة السياسية. ان اشتداد مفاعيل الأزمة، سينتج اضطراباً باتجاهين: الأول نحو الأعلى اي نحو الدولة والمؤسسات الدولية، التي بلا شك، سيكون لوصفاتها لحل الأزمة الدور الأبرز في تقاوم الأزمات الاجتماعية، لأن تلك الوصفات دائماً في غير صالح الطبقات الفقيرة، وهذا ليس بجديد، والثاني نحو الواقع المحلي المرتبط بأماكن العمل والسكن والعلاقات الاجتماعية والإنسانية. هنا سنرى ايضا مزيداً من

الفروقات الإجتماعية، ومزیداً من ظهور حالات التوقع و "الكنتنة"، ارتباطاً بالشعور بعدم الأمان الإجتماعي وحتى الأمني. لذلك سينتج عن هذا الواقع، مزيداً من الضغط في سبيل قمع تلك المظاهر. بالتالي فرض الكثير من الأمور، زيادة على ما هو مفروض اصلاً بحجة محاربة الإرهاب، وايضاً مزيداً من خنق الحريات العامة مخافة نمو "راي عام" جديد يمكن ان يتبلور في مشروع سياسي، يكون البديل لإعادة انتاج النظام السياسي بشكله العام.

اننا وبصراحة امام نوع جديد من الحكم مرتبطة هذه المرة بهيمنة رأس المال المعولم والمتقلت من كل القيود والحوجز. يتحكم ويقرر ويهيمن وليس بأستطاعة احد الحد من نفوذه او كبح جماحه. اننا امام عملية جلية لسيادة منطلق المال المتحكم بمفاصل الحياة العامة. يقولون: ان من يمتلك الأقتصاد والمال هو من يمتلك القرار، هذا بالشكل صحيح. لكن نحن اليوم امام سيطرة مطلقة لرأس المال اي بمعنى آخر من يمتلك الأقتصاد والمال هو رأس المال نفسه! لسنا امام احجية ولكن امام واقع استجد بعد سيطرة منطلق العولمة والسيادة العامة للمال، منطلق لا نملك العديد من المبادرات لأيقافه، جل ما يمكن فعله هو الحد من تأثيراته. ان من يملك آليات السيطرة هو من يتحكم باللعبة السياسية والأقتصادية وفي هذا المجال من يمتلكهم هو رأس المال، اذن وبكل بساطة هو من سيحدد ليس اصول اللعبة وحسب بل اللاعبين والمكان والزمان والكيفية.

رابعاً: ما العمل؟

بناءً على ما تقدم يمكننا الإستنتاج: ان ما يحدث في العالم هو مرحلة وعملية طبيعية في تطور الرأسمالية، مرحلة عنيفة بمفاعيلها وتداعياتها، ولكن يجب النظر اليها من خلال ما سينتج عنها: بدون ادنى شك، من سيدفع ثمن هذه الأزمة هم الطبقات الفقيرة وهذا واضح وجلي. ومن سيستفيد منها هم كبار الرأسماليين والتجار واصحاب البنوك وحتى اصحاب السلطة والنفوذ، وهذا ايضاً واضح. سيعاد تمركز رأس المال بطريقة تخدم فقط مصالح اصحابه ودوله، وهذا هو الواقع. اذن هي مرحلة متقدمة و مطورة للنظام الرأسمالي، واذا ما راجعنا ازمان الرأسمالية خلال القرن الماضي، لوجدناها متشابهة ولكن مع ذلك لم تسقط.

ان المستجد اليوم في هذه الأزمة ليس طبيعتها ولا شكلها، فهي بهذا المضمون كسائر الأزمات. لكن ما استجد هو ما استخدمته من وسائل للمعالجة. لقد لجأت الى صرف العمال من جهة، والى استخدام المال العام لحل جزء من ازمته من جهة اخرى، وهذا يعني انه لم يعد يكفيها احتكارها لرأس المال الخاص، وانما تعداه "المد اليد" على المال العام، الذي هو بالمناسبة مخصص للحماية الإجتماعية للمواطنين، والذي سيؤدي الى كشف الواقع الإجتماعي وتعريضه امام عنف المتحكمين بالسلطة. لقد استخدمت آليات تجميع الأموال والتمويل في يدها بشكل كلي، مما سيؤدي الى تجميع السلطات ووسائل الضغط والحكم، لأن تجميع الأموال والتمويل يجمع ويوحد كل القوى، وهذا له ما له من مؤشرات خطيرة.

ستخرج الرأسمالية من هذه الأزمة اكثر شراسة، اكثر خطورة وتطرفاً، وستعتمد الى مزيد من الضغط والضبط في النظم والعلاقات الدولية، والى مزيد من الربط بين اقتصاديات الدول، وضبطها لصالح تمركز رأسمالها وشركاتها العابرة للقارات، وايضاً الى مزيد من الارتباط بشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، المهيمن عليهما من سلطتي السلاح والمال، والمستخدمين لتنفيذ سياسة الدول الكبرى. واقع

مأزوم، والحلول والمخارج المقترحة، تبقى حصريتها في يد مسيبي الأزمة انفسهم. اما البديل الطبيعي فهو بين مصفق ومبتهج للأزمة، كما لو انها نهائية، وبين من استقال مبكرا، بعدما سقطت امتيازات الإشتراكية، من ترفيه ورحلات استجمام. وما بين التصفيق غير المنتج والإستقالة، ضاعت احلام الفقراء بمستقبل زاهر وسعيد.

اكثر من مليار جائع حول العالم حاليا، ومثلهم من ينتظر، أزمة اقتصادية شاملة وعامة ولا افق حقيقياً للخروج منها، بطالة وصرف كيفي من العمل، حالة ركود اقتصادي لا سابق لها، اغراق الدول الفقيرة في الديون بشكل لا تستطيع او ليس لها القدرة على أيفائها، حروب منتشرة وستكون قريبا لأجل الماء والغذاء ولربما الهواء. هذا هو واقع العالم "المعولم" بسياساته واقتصاده، عالم ما بعد انتهاء الصراع الأيديولوجي حسب زعم اسياده، لكن بنظرة واحدة وسريعة سنكتشف بأن جوهر ما يحدث هو ايديولوجي وطبيعته ايضا، وعلى هذا الأساس يجب ان تكون المواجهة. لقد فشلت سياسة العولمة والنظام الحر وهذا جلي، اذن تبلور البديل لا يجب ان يكون من نفس الطبيعة، وبذلك نقول: أن الأوان لاعادة الأعتبار الى الطبيعة الأصلية للصراع، الى الأعتبار الأجماعي والتناقض القائم ما بين مصلحة اكثرية من يسكنون العالم ومصالح اقلية متحكمة برأس المال والأحتكار.

لقد قامت سياسة وايديولوجية الولايات المتحدة على ثلاثة ركائز: البنتاغون وما يمثله من تجسيد للقوة والجبروت والصناعة الحربية الاميركية من اسلحة دمار شامل او نووية او اساطيل وغيرها، وسلسلة مطاعم ماكدونالدز وما تمثله من ظاهرة الوجبات السريعة والوقت السريع والأمتداد السريع العابر للحدود والقارات، وهوليوود مدينة صناعة السينما والافلام ولكن ايضا مصنع الدعاية للنظام والمجتمع الحر والرجل القوي الذي لا يقهر ونمط المعيشة الاميركية الهائلة والديمقراطية. يقول هنري كسنجر: "ان العولمة بكل بساطة هي سيطرة الولايات المتحدة". ما بين كلام افضل من جسد السياسة الخارجية الأمريكية ببعديها التأمري والتضليلي والثالوث السابق الذكر والعولمة الحالية امتداد لتاريخ يكرر نفسه وسياسة تستولد ذاتها ونظام يجدد آليات سيطرته. فما اشبه اليوم، بما يحمل من عنف وكذب ودعاية واستغلال، بتلك الأفلام التي انتجتها هوليوود عن حرب فيتنام والتي بنهايتها كان الاميركي يربح بالحرب والسياسة والأخلاق، ويصفق له ايضا الجمهور. انها فعلا لمهزلة تاريخية.